اقتصاد

فتح أجواء الخليج

الدوحة ـ **العربي الجديد**

استأنفت قطر والسعودية الرحلات الجوية بينهما، أمس الاثنين، للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات ونصف السنة، بالتزامن مع إعلان البحرين فتح مجالها الجوي أمام الطائرات القطرية، وذلك بعد أيام قليلة من إعلان الإمارات الأمر ذاته، في إطار المصالحة التي جرى التوصل إليها أخيراً بين أطراف الأزمة الخليجية.

وأغلقت السعودية والإمارات والبحرين ومصر مجالها الجوي أمام الطائرات القطرية، وأوقفت دخول القطريين إلى أراضيها، ثم حصلت مصالحة بين الدول الأربع وقطر في قمة لمجلس التعاون الخليجي عقدت، يوم الثلاثاء الماضي، في مدينة العلا السعودية، وأعلنت الدول الأربع رفع القيود. ونظمت الخطوط الجوية القطرية رحلة من الدوحة إلى الرياض، أمس، بحسب جدول شركة الطيران، فيما نظمت الخطوط الجوية السعودية رحلة من الرياض إلى الدوحة، بحسب جدولها على الإنترنت. ومن المتوقع أن تسيّر الشركة طائرات من مدينة جدة في وقت لاحق.

وأعلنت وزارة المواصلات والاتصالات البحرينية، في بيان بوقت متأخر من مساء الأحد، فتح مجالها الجوي أمام الطائرات القطرية، اعتباراً من أمس الاثنين، مشيرة إلى «تعديل نشراتها الملاحية»، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الرسمية.

ومساء الجمعة الماضي، أعلن خالد عبدالله بالهول، وكيل وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي في بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية، عن فتح كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية مع قطر، اعتبارا من السبت الماضي، بعد أن فتحت السعودية أجواءها، حيث انطلقت الرحلة الأولى للخطوط القطرية نحو جوهانسبورغ في جنوب أفريقيا عبر الأجواء السعودية مساء الخميس الماضي.

وعلى مدى سنوات الحصار، اضطرت الخطوط الجوية القطرية إلى توجيه معظم رحلاتها نحو الأجواء الإيرانية مقابل رسوم عبور بملايين الدولارات.

وبالتزامن مع فتح الأجواء القطرية، استعاد المنفذ البري بين قطر والسعودية نشاطه، حيث فتحت قطر، السبت الماضي، منفذ أبو سمرة البري الرابط مع المملكة، وفقاً لإجراءات فتح الحدود الجوية والبرية والبحرية بين الدولتين.

وتوقعت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني العالمية في تقرير لها، الأحد، أن تؤدي المصالحة الخليجية إلى تحسن بيئة الأعمال والاستثمار في المنطقة.

وقالت المؤسسة إن قطاعات السفر والسياحة والعقارات في دول الخليج ستستفيد بشكل أكبر، مشيرة إلى أن النظرة المستقبلية لقطر، مستقرة، والوضع الائتماني للدولة سيظل صامدًا مدعومًا باقتصادها الثري والأصول الخارجية الضخمة.

وعلى مدار السنوات الأخيرة، تعرَّض الرفاه الخليجي، وفق محللين اقتصاديين، لتحديات بالغة بسبب الأزمة الخليجية وتراجع أسعار النفط والفواتير الباهظة التي تخلّفها الأزمة الصحية العالمية.

ووفق تقرير حديث نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» قبيل القمة الخليجية، هناك مكاسب كبيرة ستحصدها دول الخليج لشعوبها، وكذلك المنطقة ككل في شتى القطاعات بعد المصالحة. وتتزايد الضغوط المالية على دول المنطقة في ظل تداعيات جائحة فيروس كورونا وهبوط عائدات النفط.

(فرانس برس)

بيتكوين تخسر 21% في يومين

خسرت بيتكوين، أكبر عملة مشفرة، 21% من قيمتها خلال يومي الأحد والاثنين، في أسوأ موجة هبوط، منذ بدء تأثر الأسواق بجائحة فيروس كورونا الجديد في مارس/ آذار الماضي. وتراجعت العملة إلى 32389 دولاراً، بينما كانت قد سجلت ارتفاعاً قياسياً بوصولها إلى حوالى 42000 دولار في الثامن من يناير/ كانون الثاني الجاري. وتضاعف سعر بيتكوين أكثر من أربع مرات العام الماضي، ما استدعى ذكريات هوس 2017 الذي جعل العملات المشفرة اسماً مألوفاً قبل أن تنهار الأسعار بالسرعة نفسها. وقال فيغاي أيار، رئيس تطوير الأعمال في بورصة العملات المشفرة Luno في سنغافورة، لوكالة بلومبيرغ الأميركية/ أمس الاثنين: «يجب تحديد ما إذا كانت هذه بداية تصحيح أكبر (هبوط سعر العملة)».

متفرقات

هبوط الليرة التركية

هبطت الليرة التركية بما يقرب من 2% خلال تعاملات أمس الاثنين، مع استمرار مكاسب العملة الأميركية، وسط آمال مزيد من التحفيز للاقتصاد الأميركي، مسجلا 7,47 ليرات مقابل نحو 7,35 في إغلاق يوم الجمعة الماضي. ويأتي تراجع الليرة، بينما

قال البنك المركزي التركي، وفق وكالة الأناضول، إن البلاد سجلت تدفقا في صافي استثمارات المحافظ، بلغ 1,29 مليار دولار، خلال نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. وتأثرت التدفقات النقدية الصافية في تركيا وحول العالم، خلال 2020، بفعل التبعات السلبية لتفشي جائحة كورونا، وعمليات الغلق للمرافق الحيوية لدى غالبية اقتصادات العالم. لكن مؤشرات التعافي في السوق المحلية، بدأت بالظهور منذ الربع الثالث من العام الماضي، عبر زيادة الاستثمارات الأجنبية، واستقرار سوق العمل، حيث سجل معدل البطالة 12,7% في أكتوبر/تشرين الأول من دون تغيير عنه قبل شهر، بينما بلغ قبل عام 13,4% .

زيادة الصادرات الإيرانية للعراق

قال فرزاد بيلتن، المدير العام لمكتب الشؤون العربية والأفريقية في منظمة تنمية التجارة الإيرانية، إن قيمة صادرات إيران إلى العراق في الأشهر التسعة الأولى من العام الإيراني الجاري (بدأ 21 مارس/آذار 2020) بلغت 5,9 مليارات دولار، بزنة 20 مليون طن، بزيادة بلغت نسبتها 7% عن الفترة المناظرة من العام الماضي. وأضاف بيلتن، في تصريح أوردته وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «ارنا»، أمس الاثنين، أن السوق العراقية استحوذت على 23,6% من حصة الصادرات غير النفطية الإيرانية، لتحتل المركز الثاني عالمياً بين الدول التي تم تصدير السلع الإيرانية إليها والمركز الأول بين دول الجوار. وتابع أن الصادرات الإيرانية الرئيسية إلى العراق، شملت قضبان الحديد وأجزاء التوربينات والبلاستيك وألواح البوليمر والإسمنت والألبان والفاكهة والحلويات.

ارتفاع إعانات البطالة في كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات رسمية، ارتفاع إعانات البطالة في كوريا الجنوبية خلال العام الماضي، مسجلة 11,85 تريليون وون (10,79 مليارات دولار) وسط مواجهة الأعمال لتحديات فيروس كورونا الجديد. وفقا لوزارة التوظيف والعمل، كان أعلى مستوى سابق لإعانات البطالة في 2019، عندما دفعت الحكومة 8,09 تريليونات وون. وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، بلغ عدد المتقدمين الجدد للحصول على أموال دعم البحث عن عمل، 108 آلاف شخص.

العراق يعيد تأهيل أكبر مصفاة للنفط

بغداد ـ **العربي الجديد**

أعلن وزير النفط العراقي إحسان عبد الجبار، إعادة تأهيل مصفاة نفط بيجي أو ما تعرف بالصمود في محافظة صلاح الدين شمالي البلاد بطاقة 70 ألف برميل يومياً، وذلك بعد أن تعرضت للتدمير خلال الحرب ضد تنظيم داعش، بينما كانت تنتج يومياً نحو 280 ألف برميل. وتضم مصفاة بيجي التي تعتبر أكبر مصافي البلاد النفطية، ثلاث وحدات إنتاجية، هي صلاح الدين 1 وصلاح الدين 2 والشمال. وقال وزير النفط في بيان للوزارة، أمس الاثنين، عقب احتفالية الافتتاح، إن «خطط الوزارة تهدف إلى إعادة المصفاة إلى طاقاتها السابقة. هو هدف عظيم لنا جميعاً، فضلاً عن إضافة وحدات تحسين البنزين التي تهدف إلى الارتقاء بنوعية المشتقات النفطية». وتضررت الطاقة التكريرية للبلاد خلال السنوات الست الماضية، حيث طاول الدمار أغلب مفاصل مصفاة بيجي، خلال سيطرة تنظيم داعش عليها في صيف 2014، ومحاولة استعادتها من قبل السلطات العراقية.

وأعقب استعادة المصفاة من سيطرة المسلحين عام 2015، تعرضها لسرقة بعض معداتها الأساسية من قبل جهات مسلحة مجهولة الانتماء، وفقاً لتصريحات مسؤولين محليين.

وتواجه الدولة عجزاً مالياً كبيراً بسبب تهاوي أسعار النفط عالمياً واستشراء الفساد، حيث تشير تقارير رقابية وبرلمانية إلى خسارة البلاد مئات مليارات الدولارات منذ عام 2004. وبدأ البرلمان العراقي، يوم السبت الماضي، مناقشة مشروع موازنة العام الجاري 2021، التي تجاوزت قيمتها 150 تريليون دينار (103,4 مليارات دولار) بعجز يصل إلى نحو 70 تريليون دينار (48,2 مليار دولار)، بما يعادل 46,6% من إجمالي الموازنة لأول مرة في تاريخ العراق. وشهدت الأيام الأخيرة تصاعدا في تحذيرات برلمانيين ومحللين ماليين، مما وصفوها كارثة اقتصادية، إذا لم تعد الحكومة رسم سياستها التقشفية، فيما سجل العراق خلال أقل من شهر تحولات كبيرة على مستوى مساعي الحكومة لاحتواء الأزمة المالية التي نتجت من تراجع أسعار النفط، وتخفيض قيمة الدينار بنحو 23% إلى 1450 ديناراً مقابل الدولار الواحد، بهدف تقليل العجز بين إيرادات البلاد المالية من النفط، ومعدلات الإنفاق من الموازنة التي تذهب معظمها لدفع مرتبات الموظفين والمتقاعدين.

مال وناس

آثار اجتماعية وخيمة لارتفاع البطالة في الأردن

حذر المنتدى الاقتصادي الأردني من آثار اجتماعية وخيمة مترتبة على ارتفاع معدل البطالة، وأكد مراقبون على ضرورة تشجيع الاستثمارات وتوفير فرص عمل

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

تزايدت المخاوف في الأردن من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للارتفاع المضطرد في نسبة البطالة المتوقع أن تتجاوز 25% العام الحالي، سيما مع تداعيات جائحة كورونا وأثرها على سوق العمل وفقدانه عشرات الآلاف فرص التشغيل خلال أقل من عام.

وتعهدت الحكومة الحالية برئاسة بشر الخصاونة، بالحد من البطالة بشكل كبير خلال أقل من عام منذ تشكيلها في شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي خلفا للحكومة السابقة برئاسة عمر الرزاز.

والقى وزير العمل ووزير الدولة لشؤون الاستثمار، معن القطامين، بالائمة على بعض الحكومات السابقة بقوله إنها لم تكن موفقة في التعامل مع ملف البطالة وخاصة مع ارتفاع اعداد الداخلين سنويا إلى سوق العمل مقابل انخفاض فرص العمل المستحدثة في مختلف القطاعات.

وقال القطامين لـ«العربي الجديد» إن الحكومة الحالية تولي مشكلة البطالة كل الاهتمام وتعمل بمنهجيات مختلفة وفاعلة لتوفير فرص العمل والتخفيف من آثار كورونا على الأسواق.

وقدر القطامين عدد المتعطلين عن العمل في الأردن بحوالي 400 الف شخص، يقابلهم نحو مليون شخص من العمالة الوافدة يعملون في مختلف القطاعات ومنهم من يعملون بصفة غير شرعية.

المنتدى الاقتصادي الأردني (مستقل) اكد أن معدلات البطالة في الأردن سجلت المستوى الأعلى لها تاريخيا في العام الحالي سواء بين الذكور أم بين الإناث أو بين المحافظات وبمختلف التخصصات.

وقال في تقرير حديث مفصل إن ارتفاع معدل البطالة مشكلة اقتصادية مستعصية ذات آثار اجتماعية وخيمة كونها تمس حياة شريحة واسعة من المواطنين والأسر الأردنية المنتشرة في مختلف المناطق والمحافظات. وعبر المنتدى عن قلقه من تداعيات ونتائج انتشار البطالة التي يتوقع أن تمتد آثارها لتشمل الفقر والعنف والانحراف والجريمة والسرقة والمخدرات، وخاصة إذا ما استمرت السياسات الاقتصادية والاستثمارية واستراتيجيات الموارد البشرية بتجاهل هذه الظاهرة.

ورجّح أن تتجاوز نسبة البطالة 25% للعام 2020 كنتيجة لتداعيات جائحة كورونا التي فاقمت المشكلة بشكل واضح بسبب الإغلاقات العالمية والمحلية التي أدت إلى كبح العرض والطلب معاً، كما توقع المنتدى عودة 33 الف عامل أردني من الخارج العام الحالي. وبحسب تقرير المنتدى، يبلغ عدد فرص العمل التي يستحدثها الاقتصاد الأردني ما بين 30 و40 الف فرصة عمل، مقابل ما يقارب دخول نحو 100 ألف باحث عن العمل سنويا.

وقال النائب في البرلمان الأردني، أيمن المجالي، لـ«العربي الجديد» إن البطالة باتت من أكبر وأخطر المشاكل التي تهدد الأردن نتيجة لارتفاعها بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية واحتمال بلوغها مستويات قياسية جديدة العام الحالي.

وأضاف أن البرامج التي طرحتها الحكومة أخيرا لا تشكل حلولا ناجعة للمشكلة، ولا توفر فرص عمل تناسب الداخلين الجدد للسوق وكذلك احتمال عودة عشرات الآلاف من الأردنيين العاملين في الخارج.

وأكد المجالي على ضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية، واتخاذ قرارات فاعلة لتحريك بيئة الاستثمار وتنشيط مختلف القطاعات.

الخبير الاقتصادي، مازن مرجي، يرى أن الخطط والبرامج التي اعلنتها الحكومة الحالية ما هي إلا بمثابة «إبر تسكين» لمشكلة كبيرة جدا تهدد الأمن والسلم المجتمعي وترتبط مباشرة بارتفاع نسبة الفقر وتدني مستويات المعيشة.

وقال مرجي لـ«العربي الجديد» إن المشكلة تحتاج إلى جهد وطني تشاركي واضح بحيث يشعر الجميع بخطورة الوضع، والمساهمة بالقدر المستطاع في توفير فرص العمل سيما في القطاع الخاص مع تراجع او انعدام قدرة الحكومة على التوظيف واتباعها سياسات تقشفية تقوم على تخفيض أعداد العاملين في القطاع العام.

وأشار إلى أن ملف الاستثمار يراوح مكانه منذ سنوات طويلة ولم تفلح الحكومات في إيجاد بيئة محفزة وجاذبة لرؤوس الأموال، ما حرم الأردن من الاستفادة من فرص غير مسبوقة عندما كان وما زال المستثمرون العرب يبحثون عن ملاذ آمن لاستثماراتهم بسبب الاضطرابات في بلدانهم.

ومن جانبه، قال رئيس غرفة تجارة عمّان، خليل الحاج توفيق، إن استمرار إغلاق الحكومة لعدد من المنشئات والقطاعات والحظر الشامل يوم الجمعة، والجزئي المطبق يوميا، سيؤدي إلى فقدان المزيد من فرص العمل وارتفاع البطالة والفقر.

100

يبلغ عدد فرص العمل التي يستحدثها الاقتصاد الاردني ما بين 30 و40 الف فرصة عمل مقابل ما يقارب دخول نحو 100 الف باحث عن العمل سنويا، حسب تقرير المنتدى الاقتصادي الاردني.

توقعات بارتفاع نسبة البطالة إلى 25% (Getty)

إنتاج

الأمطار تنعش زراعة المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تلقى المغاربة التساقطات المطرية الأخيرة في مدينة مثل الدار البيضاء، بالكثير من الفرح، خاصة بعد عامين من الجفاف، أفضيا، مع الأزمة الصحية، إلى تراجع النمو وكساد اثرا على إيرادات الأسر وفرص العمل. وشهد الموسم الزراعي انطلاقة متعثرة، حيث بلغ عجز التساقطات خلال شهري أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني الماضيين، ما يقرب من 48 في المائة، إلا أن عودة التساقطات بشكل شبه عام خلال الفترة الأخيرة ستساهم في تسريع أشغال الحرث وتحسن المراعي، حسب المندوبية السامية للتخطيط. ويذهب المزارع عبد الله البشعيري، في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أن التساقطات المطرية التي تعرفها بعض المناطق في المغرب في الأيام الأخيرة، منعشة لمعنويات المزارعين، على اعتبار أنها ستساعد على نمو العديد من المزروعات، بل إنها ستساعد على توفير الكلأ الطبيعي. ويشدد على أن هذه التساقطات المطرية، ستساعد إذا ما تواصلت بتوزيع جغرافي متوازن، على تعزيز مخزون المياه الجوفية والسدود التي تأثر رصيدها بسبب توالي سنتين من الجفاف.

ويرتقب أن تساعد التساقطات المطرية الغزيرة التي يعرفها المغرب في الأسبوع الأخير على نمو جيد للعديد من المزروعات، خاصة الحبوب، بعد موجة البرد القارس التي تشهدها المملكة في هذه الفترة من العام. كما ستساهم الأمطار في تعزيز مخزون المياه الذي تراجع بسبب توالي سنتين من الجفاف. وارتفع مخزون المياه في السدود لأول مرة، منذ أشهر، حيث وصل إلى 42 في المائة، وزاد مخزون المياه في السدود منذ مستهل العام الجاري، على أثر التساقطات المطرية، التي بلغت مستويات قياسية في العديد من المناطق بحوالي 770 مليون متر مكعب، وهي كميات ينتظر أن تتعاظم، حسب الفني في القطاع الزراعي، ياسين أيت عدي، الذي يؤكد لـ«العربي الجديد» أن مخزون السدود سيتعاظم مع ذوبان الثلوج والتساقطات المطرية المرتقبة.

ويشدد على أن التساقطات المطرية، إذا دعمت مخزون المياه في السدود، فإنها ستساعد على زيادة مردودية بعض الزراعات غير المروية مثل القطاني والحبوب، التي شهد محصولها تراجعا حادا في الموسم الماضي بسبب الجفاف. ويتصور الخبير في القطاع الزراعي، محمد الهاكش، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن التوقعات الاقتصادية بالمغرب، ارتهنت دائما للتساقطات المطرية، التي تحدد محصول الحبوب والزراعات الأخرى، ما ينعكس على الطلب الداخلي، وينعش العديد من القطاعات المرتبطة بالزراعة وتلك التي لا ترتبط بها. وأشار أيت عدي إلى أن الانكماش الذي شهده الاقتصاد المغربي في العام الماضي، زاد من حدته تراجع محصول الحبوب الذي تهاوي إلى 3 ملايين طن، من 5 ملايين طن في الموسم الذي يسبقه، ما أثر بشكل حاسم على انطلاق الموسم الزراعي الحالي في ظل انخفاض السيولة المالية لدى المزارعين. ودفع تعثر الموسم الفلاحي المندوبية السامية للتخطيط (حكومية) إلى توقع أن يواصل قطاع الزراعة تراجعه بوتيرة ناقص 7,4 في المائة في الربع الأخير من العام الماضي، في ظل ظرفية متسمة بارتفاع تكاليف الإنتاج وتأخر التساقطات المطرية الخريفية، حيث ستشهد مصاريف المزارعين الخاصة بالبذور والأعلاف ارتفاعا ملموسا في موازاة زيادة أسعارها. غير أن المندوبية السامية للتخطيط، تؤكد أنه بالنظر لتحسن التساقطات المطرية خلال فصل الشتاء وتعميمها على جل المناطق، ينتظر أن تعرف القيمة المضافة الفلاحية ارتفاعا ملحوظا.

آمال بزيادة الإنتاج الزراعي الموسم الجاري بعد عامين من الجفاف (فاضل سينا/المغرب)

أخبار العرب

ديون جديدة لمصر

أعلن البنك المركزي المصري، أمس الاثنين، اقتراض 21 مليار جنيه (1,3 مليار دولار) عبر طرح أذون سندات خزانة بالتنسيق مع وزارة المالية، لتمويل عجز الموازنة، فيما أظهرت بيانات صادرة عن البنك، يوم الأحد الماضي، زيادة إجمالي الدين الخارجي إلى نحو 125,3 مليار دولار في نهاية سبتمبر/ أيلول 2020 مقابل نحو 123,5 مليار دولار في نهاية يونيو/حزيران الماضي. ويتوزع الطرح الأخير لأذون وسندات الخزانة على مدد مختلفة، وهي أجل 91 يوما و266 يوما و10 سنوات، وفق البنك المركزي.

وتوسعت مصر في الاقتراض بشراهة من الخارج منذ تفشي جائحة فيروس كورونا الجديد مطلع العام الماضي، بينما الدولة مطالبة بسداد التزامات خارجية بنحو 13,94 مليار دولار، و12,613 مليار دولار، خلال العامين الحالي والمقبل.

انخفاض التضخم في عُمان

انخفض معدل التضخم في سلطنة عُمان بنهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي بنسبة 1,42% مقارنة بنفس الفترة من عام 2029، وفق بيانات صادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الحكومي، أمس الاثنين. وأشارت البيانات التي أوردتها وكالة الأنباء العمانية، إلى انخفاض التضخم على أساس شهري أيضا بنسبة 0,18%. لافتة إلى أن هبوط أسعار المستهلكين يرجع إلى انخفاض أسعار المجموعات الرئيسية كمجموعة النقل بنسبة 6,42%. ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بـ 0,42%، مجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 0,22% مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير كحولية بنسبة 0,07% ومجموعة الاتصالات بنسبة 0,04%. في المقابل، ارتفعت أسعار مجموعة السلع الشخصية المتنوعة والخدمات بنسبة 1,14%، والثقافة والترفيه بنسبة 0,54%، مجموعة الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية بنسبة 0,13%، مجموعة التعليم بنسبة 0,08%، ومجموعة الصحة بنسبة 0,02%. وعلى مستوى المحافظات شهدت محافظة الداخلية أعلى معدل انخفاض بالتضخم بنسبة 2,07%، بينما بلغت في مسقط 1,12%.

تقارير عربية

تحقيق

العملة القطرية الجديدة: حماية من التزوير وتحفيز للمستثمرين

الدوحة ـ **اسامة سعد الدين**

طرحت قطر الإصدار الخامس من العملة الجديدة بفئاتها السبع، وهي (1، 5، 10، 50، 100، 500 ريال)، بالإضافة إلى فئة 200 ريال لأول مرة، تزامنا مع احتفال البلاد، باليوم الوطني يوم 18 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، إذ بلغت الكمية الأولى المطروحة في السوق 8 مليارات ريال. ثم أعقبها طرح 8 مليارات أخرى في 28 ديسمبر الماضي، وسيرتفع الإجمالي إلى 20 مليار ريال (الدولار = 3,65 ريالات) في نهاية يناير/ كانون الثاني الجاري، ليكون حجم النقد نفسه المصدر الحالي من العملات القطرية، بحسب مصرف قطر المركزي.

وتقرر سحب الإصدار الرابع (القديم) من التداول خلال فترة 90 يوما، وستصبح الأوراق النقدية من الإصدار الرابع عملة غير قانونية وغير مبرئة للذمة اعتبارا من 19 مارس/ آذار المقبل، مع بقاء الحق لحاملها في استرداد قيمتها من المصرف المركزي خلال مدة لا تتجاوز 10 سنوات.

تحفيز للمستثمرين

حول المردود الاقتصادي لطرح العملة الجديدة، يقول المحلل المالي والخبير الاقتصادي أحمد عقل، لـ«العربي الجديد»، إن إصدار العملة الجديدة يحفز المستثمرين، خاصة الذين يحتفظون بالنقد «الكاش»، على إيداع هذه الأموال في البنوك، كما يعد رافدا للأموال الموجودة ويحرك الاستثمار بشكل عام. ولفت عقل إلى أن عوامل الأمان الجديدة التي يتميز بها الإصدار الجديد تشجع الكثير من المستثمرين على التعامل بهذه العملة لأنه يصعب تزويرها، معتبراً أن طرح العملة الجديدة نوع من تحريك المياه الراكدة، بما يحث الناس على إعادة النظر في ايداعاتهم وخاصة الذين يحتفظون بكميات من النقود. وعن مدى انعكاس طرح العملة القطرية الجديدة على سوق الأوراق المالية، يرى المحلل المالي أنه سيكون إيجابيا، نتيجة تحريك الأموال النقدية المكتنزة لدى بعض المستثمرين. وينفي عقل تأثر النقد الأجنبي لدى الدولة بطرح العملة الجديدة للتداول، مؤكدا أن ذلك من شأنه تشجيع الكثير من الدول والجهات على التعامل بها، لأن العملة الجديدة تعني المزيد من الأمان والتحوط، ما يحفز الجهات التي تحتفظ ببعض الاحتياطات أن تضم العملة الجديدة إلى محافظها. واستشهد بأن الولايات المتحدة عندما أقدمت على تغيير فئة 100 الدولار، لتفادي سهولة التزوير وغيرها، زادت الثقة بالإصدار الجديد.

البنك المركزي القطري اصدر اول فئة من الريال عام 1973

غطاء بالدولار والذهب

وفي إجابة عن تساؤلات حول أسباب طباعة العملة خارج قطر وكيف تجري عملية التغطية؟ يقول المتخصص في السياسة النقدية وعلم الاقتصاد السياسي بمركز الاقتصاد الكلي بجامعة كمبردج البريطانية خالد راشد الخاطر، لـ«العربي الجديد»، إن ثمة شركات عالمية متخصصة في طباعة العملات والوثائق المهمة الأخرى كجوازات السفر، ولديها خبرات طويلة في هذا المجال والتقنيات المطلوبة لهذه الصناعة، من معايير أمنية وغير ذلك، وهي صناعة ذات اختصاص عال، ويمارسها عدد محدود من الشركات العالمية المعروفة، وليس من السهل الدخول فيها ومنافسة هذه الشركات المتمكنة في هذه الصناعة منذ فترات طويلة.

يوضح الخاطر أن غطاء العملة يكون بالمعادن الثمينة، كالذهب، وبالعملات الصعبة، مثل الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري، ونحو ذلك من عملات عالمية واسعة التداول والانتشار، وكذلك السندات وأذونات الخزانة الأجنبية التي تصدرها هذه الدول، لافتا إلى أن غطاء طباعة عملة دولة قطر هو الدولار لأن نسبته أكثر من غيره من العملات والمعادن نتيجة لأن احتياطيات الدولة بالدولار.

وأوضح أنه توجد رسوم لسك العملة تسمى سينيرج «SEIGNIORAGE»، وهي الفرق بين قيمة العملة الإسمية وتكاليف سك وضرب النقود، أي تكاليف طباعتها، وإصدار النقود نشاط تحتكره الحكومات، ممثلة في بنوكها المركزية، كما أنه لا توجد دولة خليجية تطبع عملتها محليا.

خصائص امنية وفنية

تتميز العملة الجديدة بخصائص أمنية وفنية عالية الدقة، وقد وضعت قطر 64 مُواصفة فنية دولية خاصة في الفئات الكبيرة، والتي اختيرت ألوانها بدقة، بما يُساهم في التفريق بين كل فئة منها عن الأخرى بسهولة، وكذلك مُساعدة بعض الشرائح المجتمعية، كضعاف البصر وكبار السن، وفقا للمدير التنفيذي لقطاع الدين العام والشؤون المصرفية والإصدار بمصرف قطر المركزي، محمد جاسم الكواري.

ويوضح الكواري أن ما يُميز العملة جمال الخط، إذ تُعد قطر الثانية عالميًا بعد بريطانيا في جمال الخط بهذا الإصدار، كما أنها الأولى في الشرق الأوسط من حيث الشريط الأمني الموجود في فئة 500 ريال.

أول إصدار للريال

يعود أول إصدار عملة خاصة للتداول في منطقة الخليج العربي لعام 1959، إذ اتفقت حكومة الهند مع دول الخليج على إصدار «روبية الخليج»، وقد أصدرت منها أربع فئات، هي روبية واحدة و5 روبيات و10 روبيات و100 روبية.

وحسب مصرف قطر المركزي، فقد استخدمت قطر، كغيرها من دول الخليج قبل عام 1959، العملة العثمانية المجيدية والريال الفرنسي الفضي (ريال ماريا تريزا)، والجنيه الإسترليني الذهبي والروبية الهندية الفضية والنحاسية.

أما إصدار أول عملة قطرية، فيعود إلى سبتمبر/ أيلول من عام 1966، حيث قررت قطر إنشاء مجلس نقد قطر ودبي، وأوكلت إليه مهمة إصدار عملة جديدة أطلق عليها اسم «ريال قطر ودبي»، واستمر تداوله حتى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وانضمام دبي إليها، إذ أصدرت بعد ذلك عملة جديدة سنة 1973 هي «درهم الإمارات»، ما أدى إلى تصفية مجلس نقد قطر ودبي، وتحويل موجوداته ومطلوباته إلى مؤسسة النقد القطري (البنك المركزي القطري)، التي صدر قانون بإنشائها في 19 يونيو/ حزيران عام 1973، وأصدرت لأول مرة عملة قطرية وحدتها الريال في ذلك الوقت.

حجم المتداول من العملات الجديدة سيصل إلى 20 مليار ريال في نهاية يناير الجاري (العربي الجديد)

تقرير

وضع الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن خطة قوامها 4 تريليونات دولار لإنقاذ الاقتصاد الأميركي الذي يعاني بشدة من جائحة كوفيد 19. ومن المتوقع أن يعلن عن التفاصيل الكاملة للخطة يوم الخميس المقبل، كما يخطط لعرضها على الكونغرس بسرعة بعد حفل تنصيبه

بايدن وإنقاذ الاقتصاد الأميركي

4 تريليونات دولار لمساعدة العائلات والشركات

لندن ـ العربي الجديد

يعكف الرئيس الأميركي المنتخب، جو بايدن، على وضع تفاصيل خطته لإنقاذ الاقتصاد الأميركي من أزمات جائحة كوفيد19، التي ضربت قطاعات الإنتاج وتسببت في الركود وارتفاع معدل البطالة وإفلاس الأعمال التجارية.

وتتناول خطة الإنقاذ التي من المتوقع أن يبلغ حجمها 4 تريليونات دولار، وسيبدأ بايدن تنفيذها فور تنصيبه في 20 يناير/ كانون الثاني الجاري، دفع ألفي دولار لكل مواطن أميركي وصرف مئات المليارات من الدولارات لحكومات المدن والولايات الأميركية التي تعاني من ارتفاع الديون، وتمديد إعانات البطالة وصرف عدة مليارات أخرى للإسراع في توزيع اللقاحات المضادة للفيروس ومساعدات مالية مباشرة للأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة. وذلك وفقاً للتفاصيل التي نشرتها صحيفة «واشنطن بوست». وقال بايدن يوم الجمعة: «نحن بحاجة لصرف مساعدات فورية للعائلات والأعمال التجارية المتضررة من الجائحة».

وذكر بايدن أنه سيعرض تفاصيل خطة الإنقاذ على الكونغرس يوم الخميس المقبل. وأشار إلى أن قيمة الحزمة ربما ستكون في حدود 4 تريليونات دولار، بما في ذلك 900 مليار دولار صادق عليها الرئيس دونالد ترامب في الشهر الماضي ولكنها لم تصرف. وكان بايدن قد وعد الناخبين في ولاية جورجيا، أثناء فترة انتخابات مجلس الشيوخ، أنهم سيحصلون على شيك بالفي دولار في حال كسب حزبه الانتخابات. ومن المتوقع أن يحصل بايدن على موافقة سريعة على حزمة الإنقاذ بعد فوز حزبه بانتخابات مجلس الشيوخ، وأصبحت لديه أغلبية في مجلسي الشيوخ والنواب اللذين يشكلان الكونغرس، الجهاز التشريعي في الولايات المتحدة. وهذه أول مرة منذ سنوات يتمكن فيها الرئيس المنتخب من حصول حزبه على أغلبية في الكونغرس، إذ عادة ما يحصل الرئيس على أغلبية في أحد المجلسين ويخسرها في المجلس الآخر، وهو ما يعني عرقلة قراراته أو الفشل في تمريرها لتصبح قانوناً. ولكن بعض بنود الخطة تواجه معارضة من بعض أعضاء الحزب الديمقراطي، تلك الخاصة برفع إعانات البطالة من 300 إلى 600 دولار في الأسبوع. ويرى محللون أن مثل هذا القرار قد يجد معارضة حتى من قبل أعضاء في الكونغرس من الحزب الديمقراطي نفسه، لأن هذا الرقم من الإعانة يعني أن العاطل عن العمل يحصل على نحو 2500 دولار في الشهر. وبالتالي ربما يشجعه مثل هذا الدخل على عدم البحث عن وظيفة، خاصة لمن يملكون مساكن ولا يحتاجون لدفع أقساط شهرية مثل الورثة والذين تمكنوا من تسديد قروضهم العقارية. كما أن هنالك معارضة لمقترح دفع شيك بالفي دولار من قبل بعض أعضاء الكونغرس، إذ قال السيناتور الديمقراطي من ولاية ويست فيرجينيا، جو مانشن، إنه يعارض دفع الشيكات من دون تمييز. وذكر مانشن، في تغريدة على حسابه في تويتر أمس الاثنين، أنه «في حال إجازة شيك التحفيز يجب أن يصرف لمن يحتاجونه فعلاً». وأدى الإعلان عن هذه الحزمة الضخمة من التحفيز المالي للاقتصاد، إلى رفع العائد على سندات الخزينة الأميركية أجل 10 سنوات إلى 1,1%، كما رفع عسندات الخزينة الأميركية أجل 30 سنة إلى 1,866% في التعاملات الصباحية التي جرت أمس الاثنين.

على صعيد تمويل خطة الإنفاق، يخطط بايدن لزيادة دخل الخزينة الأميركية عبر رفع الضرائب على الأثرياء وذوي الدخول المرتفعة، إذ يخطط لرفع ضريبة الدخل على أصحاب الدخول التي تفوق 400 ألف دولار من مستواها الحالي 21% إلى 28%. كما يخطط كذلك لرفع الضريبة على أرباح الشركات وتوزيعات الأرباح التي تفوق مليون دولار في السنة من مستواها الحالي إلى 39,6%.

ورفع هذه الضريبة ربما ستكون له آثار سلبية على أسواق المال الأميركية، ولكن العديد من أصحاب الثروات اتخذوا إجراءات احترازية لحماية ثرواتهم من هذه الضريبة.

على صعيد حادثة اجتياح الكونغرس، يرى خبير الأسواق الأميركي في شركة «أكاديمي سيكيورتيز»، بيتر تشير، أن ارتفاع أسواق المال، رغم ما حصل يوم الأربعاء الماضي، يعود إلى أن الأسواق نظرت إلى الاجتياح على أساس أنه حادثة استثنائية ربما لن تتكرر، مقارنة بالعوامل الأخرى الكبرى التي تحرك المستثمرين في السوق. وأشار محللون إلى أن حزمة الإنقاذ الضخمة المقبلة على الاقتصاد والأعمال التجارية ونتائج الشركات ونمو أرباحها، هي العوامل التي رفعت مؤشرات السوق ورفعت معنويات المستثمرين، وطغت بالتالي الآثار الإيجابية على سلبيات حادثة الاجتياح الفوضوية. كما يرى محللون أن الحادثة أضعفت أنصار الرئيس ترامب وربما ستضعف أكثر الحزب الجمهوري، وهو ما سيعني منح مساحة أكبر للرئيس المنتخب جو بايدن لإعادة صياغة وتشكيل مؤسسات الحكم في أميركا خلال فترة السنوات الأربع المقبلة. يُذكر أن الاقتصاد الأميركي، البالغ حجمه أكثر من 21 ترليون دولار، واجه مجموعة من الأزمات خلال العام الماضي رغم الارتفاع القياسي في مؤشرات بورصة وول ستريت».

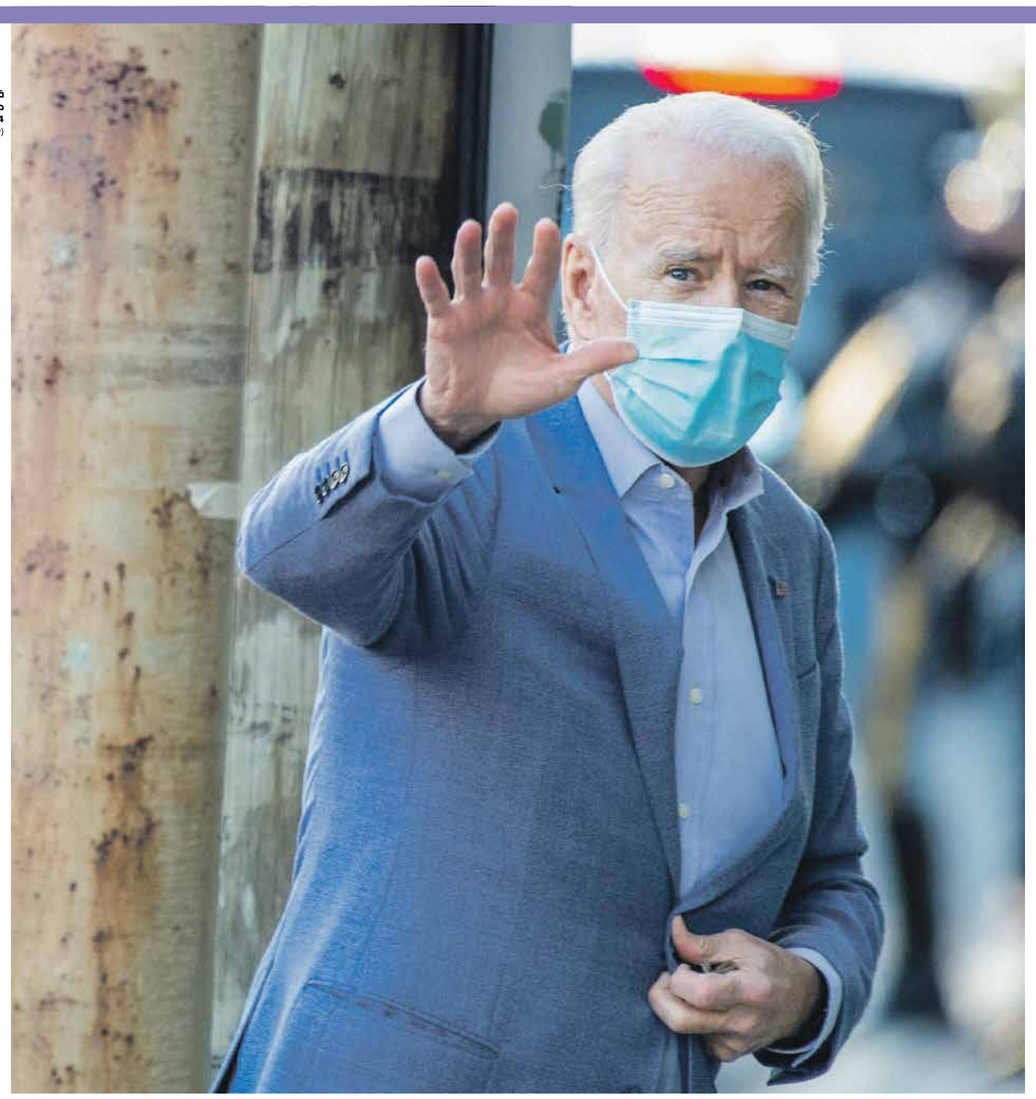

قيمة حزمة مساعدات بايدن 4 تريليونات دولار (Getty)

هناك اقتصاد حقيقي يواجه متاعب، واقتصاد وول ستريت المزدهر

خسارة 140 ألف وظيفة

خسر الاقتصاد الاميركي 140 الف وظيفة في ديسمبر/ كانون الاول الماضي، مقارنة بنوفمبر/ تشرين الثاني. وهذه اول مرة تتراجع الوظائف الاميركية منذ ارتفاعها القياسي في يونيو/حزيران 2020، اثر تخفيف القيود التي فرضتها السلطات في مواجهة الموجة الاولى من تفشي كورونا. وقال مكتب احصاءات العمل الاميركي، في احدث تقرير شهري صدر يوم الجمعة، ان اجمالي التوظيف في القطاعات غير الزراعية انخفض بمقدار 140 الف وظيفة في ديسمبر.

مصارف أميركية توقف تداول أسهم شركات صينية

أوقفت ثلاثة مصارف اميركية تداول اسهم شركات اتصالات صينية والمنتجات المرتبطة بها في بورصتي هونغ كونغ ونيويورك

قالت شركات في سوق المال الأميركي «وول ستريت» تعمل في بورصة هونغ كونغ من بينها مصارف «غولدمان ساكس» و«جيه.بي. مورغان» و«مورغان ستانلي»، إنها وضعت خططاً لخفض انكشافها على شركات اتصالات صينية شملها حظر أميركي على الاستثمار في شركات تعتبرها واشنطن مرتبطة بالجيش الصيني. وترى الإدارة الأميركية أن هذه الشركات خطرة على الأمن القومي الأميركي، كما أنها تجمع أموالاً أميركية لتمويل أهداف صينية معادية للولايات المتحدة. وقال كل من مصارف «غولدمان ساكس» و«جيه.بي مورغان» و«مورغان ستانلي» في إشعار لبورصة هونغ كونغ ليلة الأحد، إنهم سيقومون بشطب 500 منتج مدرج في هونغ كونغ مرتبطة بشركات الاتصالات «تشاينا موبايل» و«تشاينا تليكوم» و«تشاينا يونيكوم» ومؤشرات محلية من بينها مؤشر هانغ سنغ الذي يضم شركات الاتصالات بين مكوناته.

وفي بيان منفصل، قال بنك الحفظ الأميركي «سيتيي ستريت»، إن صندوق المؤشرات المتداولة الذي يديره والذي يقتفي أثر المؤشر هانغ سنغ لن يقوم باي استثمارات جديدة في الأسهم المفروضة عليها عقوبات، لكنه سيواصل الاحتفاظ بالمساهمات القائمة. وقال البيان، إنه وفقاً للمعلومات التي نشرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأميركي، وهو مكتب تابع لوزارة الخزانة الأميركية، فإن الصندوق لم يعد ملائماً لاستثمار الأفراد أو الشركات الأميركية. وتأتي هذه الإعلانات بعد بيانات صادرة الأسبوع الماضي من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، توضح أمراً صادراً عن الرئيس الأميركي دونالد ترامب في نوفمبر/تشرين الثاني يحظر على الأميركيين الاستثمار في شركات تعتبرها الولايات المتحدة على صلة بالجيش الصيني.

وأشار إشعار بنوك الاستثمار الثلاثة إلى جزء من توجيه مكتب مراقبة الأصول، يقول فيه إن شركات الاتصالات الثلاث مدرجة على وجه التحديد في الأمر التنفيذي الأولي. وأضافت البنوك أن الأمر بالنسبة للمنتجات المدرجة سيدخل حيز النفاذ في التاسعة والنصف من صباح أمس الاثنين، بتوقيت شرق الولايات المتحدة.

واعتباراً من اليوم الثلاثاء، سيكون هناك تداول محدود للمنتجات المتأثرة مع قيام بنوك الاستثمار بالشراء فقط من المستثمرين وعدم البيع حتى 25 يناير/ كانون الثاني عندما يتم تعليق جميع التداولات. وسيتم شطب المنتجات في 28 يناير/كانون الثاني من جانبها، ذكرت سلطات بورصة هونغ كونغ، فيما إن شركات الاتصالات الثلاث مدرجة على وجه التحديد في الأمر التنفيذي الأولي. وأضافت البنوك أن الأمر بالنسبة للمنتجات المدرجة سيدخل حيز النفاذ في التاسعة والنصف من صباح أمس الاثنين، بتوقيت شرق الولايات المتحدة.

واعتباراً من اليوم الثلاثاء، سيكون هناك تداول محدود للمنتجات المتأثرة مع قيام بنوك الاستثمار بالشراء فقط من المستثمرين وعدم البيع حتى 25 يناير/ كانون الثاني عندما يتم تعليق جميع التداولات. وسيتم شطب المنتجات في

المصارف الأميركية ستشطب 500 منتج مدرج في بورصة هونغ كونغ

(العربي الجديد، رويترز)

مؤشر اسهم بورصة هونغ كونغ (Getty)

كورونا يواصل التلاعب بالأسواق

واصل التفشي السريع لجائحة كورونا التلاعب بأسواق المال العالمية أمس، الاثنين، إذ تراجعت أسعار النفط والأسهم الأوروبية في بداية التعاملات. وظل المستثمرون حذرين من الأنباء التي وردت من الصين والتي قالت إن البلاد شهدت 103 حالات إصابة جديدة بالفيروس أمس. وكان الاقتصاديون يعقدون الآمال على أن تقود الصين الطلب العالمي على السلع والمواد الأولية. وهذه الإصابات تمثل أول ارتفاع من ثلاثة أرقام في الحالات اليومية في الصين منذ خمسة أشهر. ووسط هذه الأنباء تراجع النفط الذي عانى أيضا من ارتفاع مؤشر الدولار لأعلى مستوى في ثلاثة أسابيع. كذلك، يأتي هبوط أسعار النفط بسبب مبيعات جني أرباح من قبل الشحنات العائمة والمخزنة تحت الأرض من قبل شركات ومصارف كبرى تتاجر في الخامات منذ انهياره الكبير في إبريل/ نيسان الماضي. وبعد ارتفاع كبير في أسعار الخام خلال تعاملات الأسبوع الماضي، إذ تراجعت أسعار الخام والأسهم الأوروبية في بداية التعاملات. وظل الدولار يتأرجح بين تسليم فبراير بنسبة 0,77 بالمئة أو 40 سنتاً إلى 51,84 دولارا للبرميل. ومن المتوقع أن تتلقى أسعار الخام دعماً اعتباراً من فبراير المقبل من خفض الإنتاج السعودي، إذ ستبدأ السعودية خفضاً طوعياً في الإنتاج بمقدار مليون برميل يومياً، يستمر حتى نهاية مارس/ آذار المقبل.

إصابات كورونا في الصين تقلق المستثمرين في الأسهم والنفط

وفي سوق الصرف، تحسن مؤشر الدولار الأميركي في التعاملات المبكرة، الإثنين، ليصعد إلى 90,302، وهو أعلى مستوى له منذ 22 ديسمبر/ كانون الأول 2020. وارتفعت قيمة العملة الأميركية لأول مرة منذ بداية العام لتدفع الجنيه الإسترليني تحت 1,35 دولار.

وفي أسواق المعادن النفيسة، ارتفع الذهب، أمس، عن أدنى مستوى له في ستة أسابيع بعدما توقفت موجة ارتفاع الأسهم، لكن المكاسب كبحها ارتفاع الدولار وعوائد سندات الخزانة الأميركية التي ارتفعت مستفيدة من خطة تحفيز للاقتصاد الأميركي قدرها أربعة ترليونات دولار يخطط لها الرئيس المنتخب جو بايدن. وصعد سعر الذهب في المعاملات الفورية 0,1 بالمئة إلى 1849,64 دولاراً للأوقية (الأونصة)، في التعاملات الصباحية في لندن، وذلك بعدما لامس أدنى مستوياته منذ الثاني من ديسمبر/ كانون الأول عند 1816,53 دولاراً. وسجل الذهب، الأسبوع الماضي، أكبر نسبة تراجع بالنسبة المئوية منذ أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني. كما ارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب بنسبة 0,8 بالمئة إلى 1849,70 دولاراً للأوقية.

وهبطت الأسهم الأوروبية من أعلى مستوى في أكثر من عشرة أشهر بعد زيادة الإصابات بفيروس كورونا. في غضون ذلك، تماسكت عوائد سندات الخزانة الأميركية لأجل عشر سنوات مرتفعة فوق واحد بالمئة بفعل توقعات بمزيد من التحفيز المالي في الولايات المتحدة.

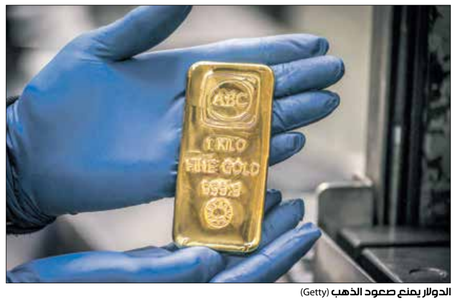

الدولار يمنع صعود الذهب (Getty)

(العربي الجديد)

رؤية

التمييز الاجتماعي وسوق العمل في ظل كورونا

عصام شعبان

اتخذت مصر، ضمن الاستجابات العالمية لجائحة كورونا، برنامجا اقتصاديا شمل تخصيص 100 مليار جنيه، خلال مارس/آذار الماضي، وتلا ذلك الاقتراض من هيئات دولية، منها صندوق النقد والبنك الدوليين، بجانب تعزيز التعاون مع هيئات المجتمع المدني، وفرض ضريبة على العاملين بأجر قيمتها 1 بالمائة، لكن ورغم هذه المساعي، شكلت السياسات الاقتصادية انعكاسا لواقع الانحياز الطبقي، ومسرحا لمجموعات المصالح لتعويض خسائرهم، ويشكل واقع التمييز الاجتماعي والتفاوت الطبقي مع ارتفاع معدلات الفقر، أحد التحديات الأخطر في ظل جائحة كورونا. فهو بجانب أنه يعمق مستويات الظلم الاجتماعي، يحد أيضا من إمكانات مواجهة الوباء، وترتبط خطورته في الظرف الراهن على قضايا الصحة والمرض للمجتمع ككل، وعمقت السياسات الاقتصادية التي من المفترض أن تعالج الأزمة، أوجه التمييز الطبقي، ويرجع ذلك في جانب منه إلى مكونات السلطة وعلاقاتها بالطبقات الاجتماعية، التي تحاول بدورها أن تصب السياسات والقرارات الحكومية في تحقيق مصالحها، وفي هذا السياق، تحليل لبعض آثار السياسات الاقتصادية طبقيا، وتأثيراتها على سوق العمل ومجتمع الأعمال.

أولا: الإجراءات الاقتصادية للحد من آثار كورونا اقتصادياً

انطلق الخطاب الرسمي للمجموعة الوزارية الاقتصادية، مؤكدا على أن إجراءات مواجهة الأزمة تستهدف كافة الفئات والقطاعات الاجتماعية، وتركز على القطاعات المتضررة. لكن تأمل ما طبق، يكشف انحيازيات السياسة الاقتصادية طبقيا وقطاعيا، غير خلل في الأولويات. ففي الوقت الذي من المفترض أن يوجه جزء مناسب من مخصصات (100 مليار جنيه) لهدف الحماية الاجتماعية للأكثر احتياجا في سوق العمل، ومن بينهم ذوو الدخول المنخفضة، والعمالة غير المنتظمة، وجهت مساعدات مالية كبيرة لقطاع النقل والطيران والسياحة، ضمن دعم مجتمع الأعمال، بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية وامتيازات اقتصادية، وإن كان الهدف المعلن تنشيط السوق والحفاظ على نسب التشغيل (السياسات الاقتصادية والمالية) فإن الحكومة لم تشترط مقابل المساعدات تعهد الشركات بالحفاظ على العمالة. وشهدت شركات في القطاع الخاص حالات تسريح وتخفيضا للأجور. وبهذا، عوّض مستثمرون جزءا من أرباحهم من موازنة الدولة، وخسر في الوقت نفسه عمال وظائفهم، كما تلقى رجال أعمال مساعدات حكومية شملت تخفيض أسعار الغاز والكهرباء للقطاع الصناعي بتكلفة بلغت 10 مليارات، غير إعفاء من الضريبة العقارية للمنشآت، وحصل المصدرون على 28 مليارا ضمن متأخرات لهم.

وبالمقارنة بحجم المساعدات الموجه لقطاع العمالة غير المنتظمة (سياسات الحماية الاجتماعية) يظهر حجم التفاوت، وجهت الدولة حسب بيانات وزارة المالية 2,6 مليار جنيه خلال عام 2020 إلى 1,6 مليون عامل. وطبقا لبيانات وزارة القوى العاملة، سجل أكثر من 6 ملايين عامل بياناتهم لصرف الإعانة، لكن الوزارة رأت عدم استحقاقهم، بينما هناك تقديرات غير رسمية حول عدد العمالة غير المنظمة تتجاوز ضعف هذا العدد. وهذا المشهد يظهر ضعف آليات الاستجابة للأزمة لقطاع ضخم من العاملين، فضلا عن أنهم من الفئات الأكثر تضررا.

وقياساً بإجراءات شهدتها بلدان أخرى، فإن حجم المساعدات التي قدمتها الحكومة لا تتناسب مع ضغوط الجائحة، ولا حجم الضرر. حسب تقرير لمنظمة العمل الدولية صدر نهاية إبريل 2020، قدمت تايلاند تحويلا نقديا قدره 153 دولارا أميركيا لثلاثة أشهر إلى 10 ملايين مزارع و16 مليون عامل لا يغطيهم برنامج الضمان الاجتماعي، وبالقياس بحجم سكان تايلاند (70 مليونا حسب بيانات 2019) مقارنة بحجم السكان في مصر (103 ملايين) وقوة العمل، يمكن معرفة الفوارق والتوجهات فيما يتعلق بسبل الحماية الاجتماعية في حالة الطوارئ، مع الأخذ في الاعتبار، تفاوت مستويات الفقر بين البلدين، يقارب مؤشر الفقر في تايلاند حسب بيانات البنك الدولي 10 بالمائة، مقابل 32 بالمائة في مصر.

ثانيا: توزيع الأعباء الاقتصادية بين العمال ورجال الأعمال

فرضت الحكومة المصرية ضريبة استثنائية على الدخل للمساهمة في أعباء مواجهة آثار كورونا، وهذه الضريبة على محدوديتها، إلا أنها لا تراعي الأوضاع الاجتماعية للعاملين بأجر، وانخفاض رواتبهم، التي غالبا لا تسد احتياجاتهم. وحتى وقت قريب، كان الحد الأدنى للأجور أقل من ألفي جنيه، ومتوسط الأجور منخفضا نسبيا (4416 جنيها)، وكان الأولى هنا أن تفرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية. لكن على العكس من ذلك، استمرت سياسات التمييز الاجتماعي، وغيبت قواعد العدالة الضريبية، وتناسب الضريبة مع الربح ومستوى الدخل.

رغم الإعلان المتكرر عن توجه الحكومة في خلق توازن بين الحفاظ على صحة المواطن واستمرار النشاط لاقتصادي، إلا أن الموجة الثانية لم تشهد إجراءات احترازية، من ضمنها إعادة تنظيم الأنشطة التجارية والإنتاجية، وفرض ساعات عمل وإغلاق محددة. والإجراءان السابقان كانا ضمن تدابير سابقة خلال المرحلة الأولى لكورونا. لكن ضغوط رجال الأعمال ومطالبتهم بعودة عجلة الإنتاج والتشغيل الكامل، ومن دون أي إجراءات تقيد حركتهم، بالإضافة إلى تخوف الحكومة من آثار ارتفاع معدلات البطالة، سيد منطق الربح على حساب صحة المجتمع، وتراجعت ظروف وشروط العمل بشكل عام في ظل الجائحة. وهذا يكشف علاقات التشابك بين مجتمع السياسة ومنفذي السياسات الحكومية وجماعات الضغط المقربة من السلطة (الغرف التجارية ووسائل الإعلام وغيرها) وكيف حققت رؤوس الأموال مكاسب، في ظل الأزمة عبر خطوات تكتيكية استباقية، ليس لتعزيز أرباحهم وحسب، ولكن لتلافي أن يتم تحميلهم جزءا من تبعات الأزمة. عملياً، أصبح العاملون بأجر يدفعون ضرائب أعلى (ضريبة الدخل وضريبة كورونا) بينما حصل رجال الأعمال على امتيازات دعم للطاقة وقروض ميسرة واستثناء من الضريبة، ولم يغير المشهد دعوات انطلقت بداية يناير/كانون الثاني الجاري عن مساهمة رجال أعمال في صندوق تحيا مصر لمواجهة تداعيات كورونا، وربما تستخدم تلك كغيرها من دعوات كأداة ضغط طالما لم يتم تقنينها قانونيا، وتتخذ طابعا عموميا، وتطبق ضمن قواعد تناسب المساهمة أو الضريبة مع قدر الأرباح والثروة، وهي أبسط قواعد العدالة في توزيع أعباء الأزمة.